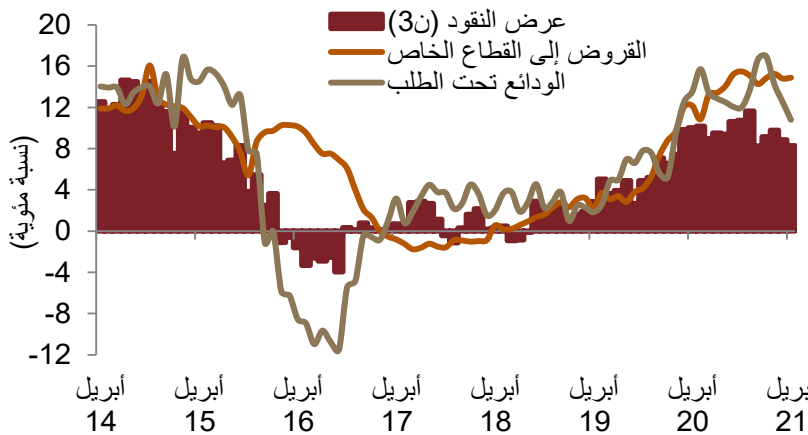




مستويات ضخمة من السيولة

- السياسة النقدية - عالمياً: أبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، في نطاق بين 0 و 0,25 بالمائة منذ الأيام الأولى لجائحة كوفيد-19 في مارس 2020. وأوضح الاحتياطي الفيدرالي، في اجتماع عقده الأسبوع الماضي، أنه في الوقت الحالي يرى رفع أسعار الفائدة في وقت أبكر مما كان متوقعاً، حيث يتوقع إجراء زيادتين في عام 2023.
- السياسة النقدية - محلياً: وفقاً لما تقدم، نتوقع أن يقتفي البنك السعودي المركزي "ساما" أثر الاحتياطي الفيدرالي، ويبقى على أسعار الفائدة دون تغيير في المدى القريب.
- عرض النقود والسيولة: خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، ارتفع عرض النقود الشامل (3ن) بنسبة 8,9 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الزيادة في إجمالي الودائع تحت الطلب.
- مطلوبات البنوك: ارتفعت مطلوبات البنوك بنسبة 14,1 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، على أساس سنوي، مدعومة بارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص (التي تشكل 75 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك) بنسبة 15 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
- قروض الرهن العقاري: بلغت قيمة الرهون العقارية السكنية الجديدة 62 مليار ريال خلال الشهر الأربعة الأولى من العام، مرتفعة بنسبة 58 بالمائة عن مستواها في نفس الفترة من العام الماضي.
- خطابات الاعتماد الجديدة: بعد تباطؤها عام 2020، تشير أحدث البيانات إلى أن خطابات الاعتماد الجديدة قفزت خلال أبريل، مدعومة بصورة رئيسية بارتفاع خطابات الاعتماد لاستيراد السيارات.
- بالنظر إلى المستقبل، سيكون للتحسن المستمر في الاقتصاد المحلي خلال النصف الثاني من عام 2021 تأثيراً إيجابياً على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، لكن ربما يؤدي ذلك إلى زيادات طفيفة في أسعار التمويل المحلية. وفي الوقت نفسه، لا نتوقع حدوث أي تغييرات في أسعار الريبو والريبو العكسي للبنك المركزي السعودي "ساما" في المستقبل القريب.

شكل 1: المؤشرات النقدية
(التغير السنوي)



المؤشرات الرئيسية

التغير كنسبة مئوية، منذ بداية العام وحتى أبريل

المؤشر	منذ بداية العام وحتى أبريل 2021	منذ بداية العام وحتى أبريل 2020
عرض النقود الشامل (3ن)	8,9	8,5
القروض إلى القطاع الخاص	15	10,7
مطلوبات القطاع العام	12,6	18,1
ودائع القطاع الخاص	9,4	4,3
نسبة القروض إلى الودائع*	76,7	79,2

* متوسط الفترة

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان

كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث

rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف

اقتصادي أول

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



الملاح المستقبلية للأوضاع النقدية العالمية

في أحدث اجتماع له الأسبوع الماضي، أبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، في نطاق بين 0 و0,25 بالمائة، ومشتريات الأصول عند 120 مليار دولار للشهر. وفي الوقت ذاته، رفع الاحتياطي توقعاته للنمو للاقتصاد الأمريكي من 6,5 بالمائة إلى 7 بالمائة عام 2021، والتضخم من 2,4 إلى 3,4 بالمائة. واتساقاً مع ذلك، تشير بيانات صدرت حديثاً إلى تحسن الاقتصاد الأمريكي، حيث تراجع معدل البطالة إلى 5,8 بالمائة في مايو (مقارنة بـ 13 بالمائة في مايو العام الماضي)، كما ارتفعت الأجور بنسبة 0,5 بالمائة، على أساس شهري (مقارنة بتراجعها بنسبة 1,1 بالمائة في مايو 2020). إضافة إلى ذلك، تشير بيانات حديثة (لشهر مايو) إلى زيادة حادة في التضخم، حيث بلغ 5 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 2). كل هذه الظروف مجتمعة، زادت المخاوف بأن يكون الاقتصاد الأمريكي قد دخل في مرحلة زيادات مضطربة في الأسعار، والتي بدورها، ستجعل الاحتياطي الفيدرالي يعيد النظر في سياسته الحالية القائمة على التيسير النقدي. وفي اجتماعه الأخير في يونيو، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على توقعاته بشأن التضخم عام 2022 دون تغيير، ما يشير، في نظره، إلى أن الضغوط التضخمية مؤقتة. بناءً عليه، تشير الاستطلاعات الحالية إلى عدم توقع إجراء أي تغيير في سعر الفائدة الأمريكي في أي وقت في المستقبل القريب (شكل 3). مع ذلك، عدّل الاحتياطي الفيدرالي توقعاته بخصوص أسعار الفائدة في المدى المتوسط، حيث يتوقع إجراء زيادتين عام 2023، وهو توقيت أبكر مما كان متوقعاً في السابق.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن البنك المركزي الأوروبي يواجه كذلك احتمال زيادات الأسعار، حيث وصل معدل التضخم إلى 2 بالمائة في مايو، ليبلغ المستوى المستهدف للبنك المركزي (2 بالمائة) لأول مرة خلال أكثر من 30 شهراً. وفي اجتماعه الأخير، أبقى البنك المركزي الأوروبي على برنامجه للتيسير الكمي، في محاولة للمساعدة على إبقاء وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

في المملكة المتحدة، كذلك يراقب بنك إنجلترا معدلات التضخم، مع استعداد الاقتصاد للخروج من إجراءات الإغلاق، بعد أن تم تطعيم عدد كبير من السكان. إضافة إلى ذلك، يتوقع بنك إنجلترا ضغوطاً تضخمية من سوق المساكن، حيث سجلت أسعار المساكن في بريطانيا أعلى مستوى لها منذ سنوات عديدة، نتيجة للطلب المحبوس وانخفاض الرسوم الحكومية الخاصة بمشتريات العقارات.

تشير أحدث البيانات الواردة من الصين إلى أن الاقتصاد شهد أحد أسرع الانتعاشات الاقتصادية في العالم منذ ظهور أول موجة من كوفيد-19. في غضون ذلك، ارتفعت أسعار المنتج بنسبة 9 بالمائة في مايو، على أساس سنوي، مدفوعة بارتفاع أسعار السلع والمقارنة بمستوى سابق منخفض بعد بقائها في الخانة السلبية معظم العام الماضي. وبشكل الارتفاع أكبر زيادة خلال 13 عاماً، وربما يقود إلى "تضخم مرتبط بالتكلفة" في الصادرات الصينية إلى معظم أنحاء العالم.

أبقى الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير، في نطاق بين 0 و0,25 بالمائة.

تشير أحدث البيانات إلى زيادة التضخم في الولايات المتحدة، وتحسن سوق العمل...

...وليس هناك توقعات برفع أسعار الفائدة في المستقبل القريب.

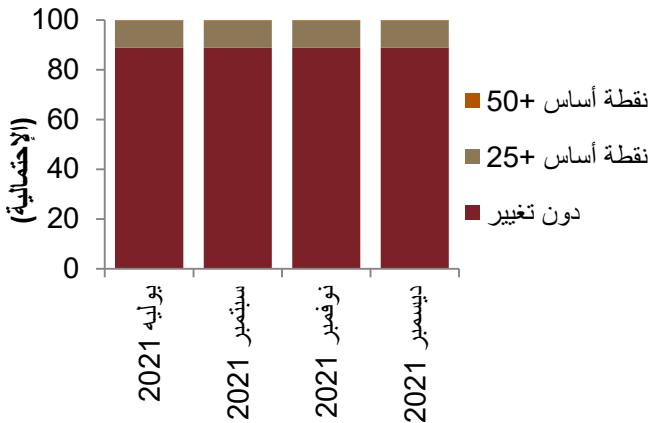
أبقى البنك المركزي الأوروبي على برنامجه للتيسير الكمي، في محاولة للإبقاء على وتيرة الانتعاش الاقتصادي.

في غضون ذلك، يتوقع بنك إنجلترا حدوث ضغوط تضخمية، خاصة في سوق المساكن.

ارتفعت أسعار المنتج في الصين بنسبة 9 بالمائة في مايو، على أساس سنوي، وهي أكبر زيادة خلال 13 عاماً.

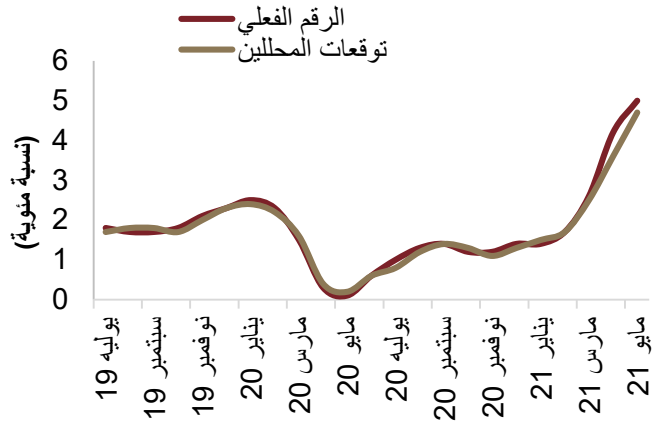
شكل 3: احتمالات رفع سعر الفائدة الأمريكية

(استطلاع للزيادة المتوقعة في سعر الفائدة الرئيسي محسوبة بنقاط الأساس، حسب التاريخ)



شكل 2: معدل التضخم في الولايات المتحدة

(التغير السنوي)





الملاحح المستقبلية للأوضاع النقدية والمالية في المملكة

منذ خفض سعر الفائدة عند بداية الجائحة في مارس 2020، أبقى البنك المركزي السعودي "ساما" على سعر إعادة الشراء العكسي (الريبو العكسي) وسعر إعادة الشراء (الريبو) دون تغيير، عند 0,5 و1 بالمائة، على التوالي (شكل 4)، تماشياً مع قرار الاحتياطي الفيدرالي بشأن سعر الفائدة الأمريكي. وبطريقة متزامنة، طبقت "ساما" برنامجاً لدعم القطاع الخاص بلغت قيمته 50 مليار ريال (تجدون تفاصيل أكثر في تقريرنا بشأن [تطورات الاقتصاد الكلي في المملكة](#))، مما وفر سيولة كافية في النظام المصرفي. وتماشياً مع ذلك، بقي السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) يتراجع بصورة تدريجية منذ مارس 2020، حيث بلغ الآن أدنى مستوى له في ست سنوات.

عرض النقود، والسيولة، والودائع

خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 8,9 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الزيادة في إجمالي الودائع تحت الطلب (التي تشكل 60 بالمائة من عرض النقود الشامل). ويبدو أن اتجاه إجمالي الودائع تأثر إيجاباً بالنمو القوي في ودائع القطاع الخاص تحت الطلب (تشكل 88 بالمائة من إجمالي الودائع تحت الطلب)، والتي ارتفعت بنسبة 12,7 بالمائة، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى أبريل. في غضون ذلك، ارتفعت الودائع الحكومية تحت الطلب بنسبة 21,7 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى أبريل، وقد شهدت هذه الودائع ارتفاعاً ملحوظاً حتى قبل بداية الجائحة.

من ناحية أخرى، تراجعت الودائع الزمنية والادخارية خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وجاءت التراجعات في الودائع الزمنية الخاصة (53 بالمائة من إجمالي الودائع الزمنية)، التي انخفضت بنسبة 0,4 بالمائة، وكذلك الودائع الزمنية الحكومية التي انخفضت بنسبة 8,1 بالمائة خلال نفس الفترة. هذا التراجع في الودائع الزمنية والادخارية الخاصة (والذي كان أكثر وضوحاً خلال معظم عام 2020)، ربما يعكس جزئياً زيادة الشهية لدى المستثمرين المحليين لتحويل مدخراتهم تجاه الفرص الاستثمارية ذات العائد الأكبر. على سبيل المثال، حالياً يتداول مؤشر "ناسي" قريباً من أعلى مستوى له خلال سنوات طويلة، مرتفعاً بنسبة 40 بالمائة منذ يونيو العام الماضي (يمكنكم الرجوع إلى أحدث تقرير لنا عن [الموجز البياني للاقتصاد السعودي](#))، كما أن متوسط قيمة التداولات ارتفع بأكثر من الضعف خلال العام الماضي أو نحو ذلك. علاوة على ذلك، أيضاً شهد سوق العقارات انتعاشاً واضحاً، حيث ارتفع إجمالي قيمة الصفقات العقارية من 5,6 مليار ريال في مايو 2020 إلى 15 مليار ريال في مايو 2021.

مطلوبات البنوك:

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 14,1 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، على أساس سنوي،

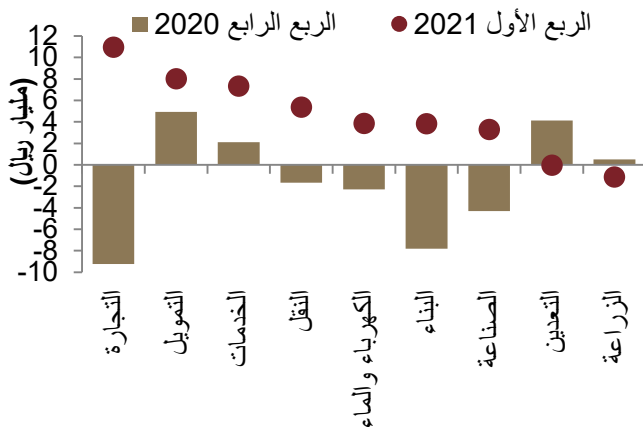
أبقت "ساما" على سعر إعادة الشراء العكسي وسعر إعادة الشراء دون تغيير، تماشياً مع قرار الاحتياطي الفيدرالي بشأن سعر الفائدة

بقي السايبور يتراجع بصورة تدريجية منذ مارس 2020، وبلغ الآن أدنى مستوى له في ست سنوات.

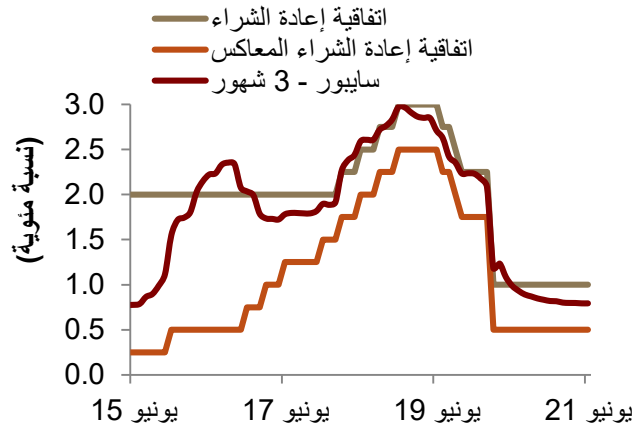
منذ بداية العام وحتى أبريل، ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 8,9 بالمائة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في إجمالي الودائع تحت الطلب.

تراجعت الودائع الزمنية والادخارية من بداية العام وحتى أبريل، وجاءت التراجعات من الودائع الزمنية الخاصة والحكومية على حد سواء.

شكل 5: التغير في القروض المصرفية، حسب القطاعات (التغير في الربع الأول 2021 مقابل الربع الرابع 2020)



شكل 4: أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية





مدعومة بزيادة المطلوبات على القطاع الخاص (75 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك) بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي، وبمستوى أقل زيادة المطلوبات على الحكومة بنسبة 12,6 بالمائة.

علاوة على ذلك، رغم الارتفاع الكبير في إجمالي القروض إلى القطاع الخاص، هناك تفاوت كبير بين القطاعات. وتشير أحدث البيانات الخاصة بالقروض، إلى ارتفاع صافي القروض الجديدة في الربع الأول عام 2021، مقارنة بالربع السابق، في جميع القطاعات باستثناء "الزراعة" و"التعدين". وكما أوضحنا في تقريرنا حول [الاقتصاد السعودي عام 2021](#)، يتوقع توجيه قروض بمستويات مرتفعة نحو القطاعات التي ستبقى خاضعة للإجراءات الاحترازية المتصلة بكوفيد-19. واتساقاً مع ذلك، شهد قطاعاً "التجارة" و"الخدمات" بعض أكبر الزيادات في صافي القروض الجديدة خلال الربع الأول لعام 2021، على أساس ربعي (شكل 5).

بالنظر إلى أحدث البيانات بشأن القروض المصرفية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أن نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بلغت 8,4 بالمائة بنهاية الربع الرابع 2020 (مرتفعة من 6 بالمائة في الربع الرابع 2019)، مع ملاحظة ارتفاع كبير في القروض المقدمة إلى المنشآت المتوسطة (شكل 6). في غضون ذلك، تراجعت قروض البطاقات الائتمانية في الربع الرابع 2020 (لأول مرة منذ عام 2011)، ومرة أخرى في الربع الأول 2021، بنسبة 4 بالمائة و13 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي (شكل 7). ويتصل هذا التراجع على الأرجح بانخفاض الطلب على الرحلات التجارية الدولية، وأنشطة السياحة والترفيه.

قروض الرهن العقاري

تم إصدار قروض رهن عقاري سكنية جديدة بقيمة إجمالية 62 مليار ريال خلال الشهور الأربعة الأولى من العام، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 58 بالمائة، على أساس سنوي. وبالنظر إلى تصنيف القروض حسب نوع العقار، لا تزال قروض "الفلل" تشكل الأغلبية من الرهون العقارية، بنسبة بلغت 80 بالمائة من الإجمالي. وفي هذا الصدد، استطاع برنامج "سكني" الذي تشرف عليه وزارة الإسكان، من تقديم 66 ألف وحدة سكنية للمواطنين خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل، وتمثل هذه الوحدات نحو 44 بالمائة من إجمالي الوحدات البالغ عددها 150 وحدة المستهدف توزيعها بنهاية عام 2021.

خطابات الاعتماد الجديدة

تراجعت خطابات الاعتماد الجديدة التي تصدرها البنوك التجارية لشركات القطاع الخاص بنسبة 2 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل 2021، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ورغم أن خطابات الاعتماد لا تزال في الخانة السلبية، هناك تحسن كبير مقارنة بإجمالها عام 2020 (حيث تراجعت خطابات الاعتماد آنذاك بنسبة 10 بالمائة). وبصورة أكثر تحديداً، تشير أحدث البيانات إلى أن خطابات الاعتماد قفزت في أبريل، مدعومة بصورة رئيسية بارتفاع خطابات الاعتماد لاستيراد السيارات (شكل 8).

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 14,1 بالمائة من بداية العام وحتى أبريل، مدعومة بزيادة المطلوبات على القطاع الخاص.

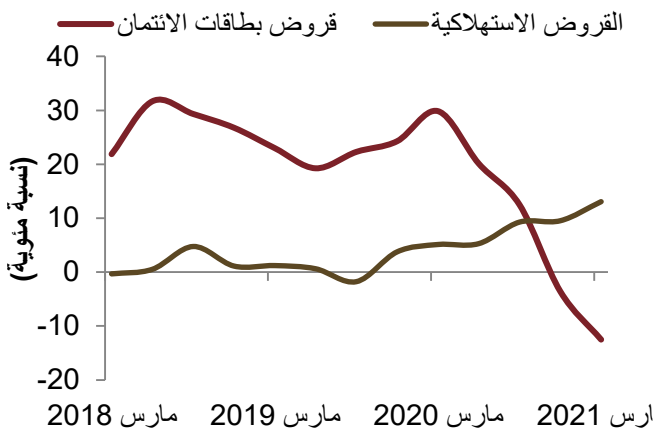
يتوقع توجيه قروض بمستويات مرتفعة نحو القطاعات التي ستبقى خاضعة للإجراءات الاحترازية المتصلة بكوفيد-19.

بلغت حصة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية نحو 8,4 بالمائة بنهاية الربع الرابع 2020.

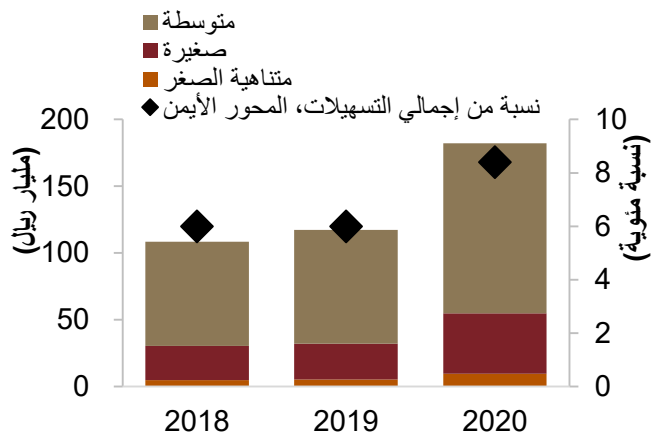
في الفترة من بداية العام وحتى أبريل، ارتفعت قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة بنسبة 58 بالمائة.

تراجعت خطابات الاعتماد الجديدة بنسبة 2 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل 2021، مسجلة بعض التحسن، مقارنة بتراجعها بنسبة 10 بالمائة خلال عام 2020 ككل.

شكل 7: قروض البطاقات الائتمانية (التغير السنوي)



شكل 6: القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة





مؤشرات السلامة المالية

تشير البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي، إلى أن القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض سجلت أعلى مستوى لها منذ عام 2011، عند 2,2 بالمائة في نهاية 2020، مقابل 1,9 بالمائة في نهاية عام 2019. ووفقاً لـ "ساما"، جاءت أكبر الزيادات في القروض المتعثرة خلال عام 2020 من نصيب قطاعات "التجارة" و"التشييد" و"الصناعة". يرجح أن تزيد القروض المتعثرة بدرجة طفيفة في المستقبل القريب، ليس فقط بسبب استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبعض الشركات والقطاعات، بل كذلك نتيجة لأن المبادرتين رئيسيتين من قبل "ساما" (برنامج تأجيل الدفعات، وإيداع مبلغ 50 مليار ريال في البنوك التجارية لمدة سنة بدون فوائد) سينتهي أحدهما في نهاية يونيو 2021. في غضون ذلك، هناك مؤشرات أخرى من القطاع المصرفي، كالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، شهدت كذلك تراجعاً خلال عام 2020، وسط أسعار فائدة منخفضة وتباطؤ في نشاط الأعمال خلال الجائحة (شكل 9).

ارتفعت القروض المتعثرة من 1,9 بالمائة عام 2019 إلى 2,2 بالمائة عام 2020...

... خاصة في قطاعات التجارة والتشييد والصناعة.

الملامح المستقبلية

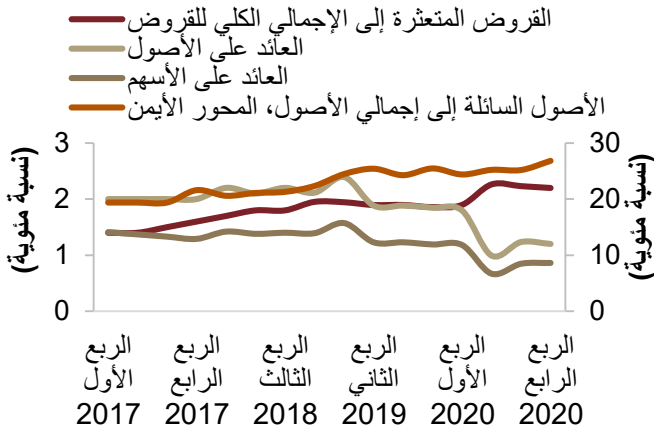
بالنظر إلى المستقبل، سيكون للتحسن المستمر في الاقتصاد المحلي خلال النصف الثاني من عام 2021 تأثيراً إيجابياً على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وتشير أحدث بيانات الناتج المحلي الإجمالي إلى أن القطاع الخاص غير النفطي نما بنسبة 4,4 بالمائة في الربع الأول لعام 2021، مقارنة بنموه بنسبة 1,6 بالمائة العام الماضي. إضافة إلى ذلك، ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير النفطي إلى 55,2 في مايو، مسجلاً أعلى قراءة له في خمسة شهور، نتيجة لزيادة كل من نشاط الأعمال، والطلبات الجديدة، والطلب المحلي. وبعد المستقبل القريب، نتوقع كذلك أن نشهد توسعاً في الاقتراض نتيجة للمرحلة القادمة من رؤية 2030، حيث تم مؤخراً إعلان برامج تحقيق الرؤية للفترة 2021-2025 (يمكنكم الرجوع إلى نسخة مايو من تقريرنا [الموجز البياني للاقتصاد السعودي](#)). علاوة على ذلك، فإن برنامج "شريك" الذي تم الإعلان عنه مؤخراً، والذي يهدف إلى خلق شراكة بين القطاع العام وبعض شركات القطاع الخاص المدرجة في سوق الأسهم، سيرفع بصورة ملحوظة مستوى التمويل المصرفي اللازم لتحقيق هدف استثمار 5 تريليون ريال في استثمارات جديدة بحلول عام 2030.

بالنظر إلى المستقبل، سيكون للتحسن المستمر في الاقتصاد المحلي خلال النصف الثاني من عام 2021 تأثير إيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص.

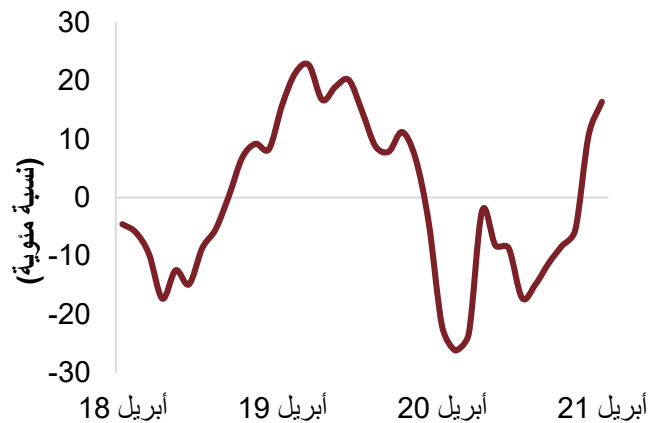
فيما يتصل بودائع القطاع الخاص، وفي ظل تخفيف القيود بشأن التباعد الاجتماعي، نتيجة لارتفاع مستوى التطعيم ضد كوفيد-19، يرجح ظهور مزيد من فرص الإنفاق للأسر، خاصة فيما يتعلق بالخدمات. إضافة إلى ذلك، فإن تواصل تحسن الثقة لدى المستثمرين ربما يقلل بصورة كبيرة من نمو الودائع. والحال كذلك، نتوقع أن يتباطأ النمو في ودائع القطاع الخاص لدى البنوك، أو حتى ربما ينعكس الوضع فتراجع الودائع في وقت ما خلال عام 2021.

كذلك، فإن تواصل تحسن الثقة لدى المستثمرين ربما يقلل بصورة كبيرة من نمو الودائع.

شكل 9: مؤشرات مختارة للسلامة المالية في القطاع المصرفي



شكل 8: خطابات الاعتماد الجديدة (التغير السنوي في المتوسط المتحرك لـ 3 شهور)





رغم التطورات الإيجابية العديدة في الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك المسار الصاعد للأسعار، لكننا لا نتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي في المدى القريب. واتساقاً مع ذلك، نتوقع أن تبقى "ساما" على سعر الريبو (إعادة الشراء) والريبو العكسي (إعادة الشراء العكسي) دون تغيير في المستقبل المنظور. مع ذلك، نتوقع أن نشهد المزيد من الارتفاعات في السايبور في المدى القريب. وكما أوضحنا أعلاه، فإن زيادة الطلب على القروض، وتراجع ودائع القطاع الخاص، وانتهاء أجل بعض برامج "ساما"، يتوقع أن تؤدي جميعها إلى زيادة تشديد أوضاع السيولة في المدى القريب.

لا نتوقع أن يلجأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع سعر الفائدة الرئيسي في المدى القريب.

تماشياً مع ذلك، نتوقع أن تبقى "ساما" على سعر الريبو والريبو العكسي دون تغيير في المستقبل المنظور.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة تومسون رويترز، وشركة بلومبيرج، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي السعودي "ساما"، وشركة "تداول"، ووزارة المالية، ومن مصادر محلية إحصائية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.